



الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير المحكمة عن تقييم واستعراض استبدال الأصول وسياسات الشطب*

أولا - مقدمة

١- نظرت جمعية الدول الأطراف، في دورتها الحادية عشرة، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٣، والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بتلك الميزانية، التي تضمنها تقرير لجنة الميزانية والمالية بشأن أعمال دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة،^(١) فضلا عن البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة أثناء جلستها العامة الخامسة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وإذ وافقت الجمعية على الاعتمادات المخصصة للمحكمة في الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٣، قدمت مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بتحسين عملية الميزنة في المحكمة. وعلى وجه الخصوص، طلبت الجمعية إلى المحكمة "أن تجري استعراضا لسياساتها فيما يخص استبدال الممتلكات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من الأصول، من منظور إيجاد المزيد من سبل زيادة النجاعة والفعالية، آخذة بالاعتبار أمورا منها أزمان تقادم الأصول وحالها وكفايتها لمستخدميها، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة في دورتها العشرين".^(٢)

٢- وفي هذا التقرير، تقدم المحكمة معلومات مستكملة عن الأنشطة التي تم القيام بها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في استجابة لطلب الجمعية .

* صدر سابقا بوصفه الوثيقة CBF/20/17.

^(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الحادية عشرة، لاهاي،

٠٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزءان باء-أولا وباء-ثانيا.

^(٢) الوثائق الرسمية ...، الدورة الحادية عشرة، ٢٠١٢... (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-

ASP/11/Res.1.3، القسم الأول.

ثانياً- معلومات مستكملة عن الأنشطة

٣- قررت المحكمة الاستعانة بخدمات خبراء استشاريين خارجيين لإجراء الاستعراض المطلوب، وذلك لضمان استخدام المعايير الخارجية وأحدث معايير الصناعة داخل المحكمة، مما يكفل إدارة الأصول بكفاءة وفعالية. وفي حين ان جميع العمليات التي تنفذ في المحكمة صُممت داخليا مع أخذ شروط مماثلة في الاعتبار، كان لاستخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ما يبرره من أجل ضمان إجراء استعراض مستقل وشفاف تماما .

٤- وفي أعقاب قرار الجمعية، أعدت المحكمة فورا الوثائق المطلوبة للخدمات الاستشارية المتوخاة، مع الاحترام الواجب لإجراءات الشراء المعمول بها في المحكمة. وفي البداية، ينبغي الإشارة إلى أن طلب الجمعية العامة بشأن استعراض سياسات استبدال أصول المحكمة جزء من فقرة من قرار رحبت فيه الجمعية أول الأمر بمبادرة المحكمة إلى إجراء استعراض لهيكلها التنظيمي. وبالفعل، سرعان ما اتضح للمحكمة الارتباط بين استعراض الهيكل التنظيمي والاستعراض المطلوب لسياسة استبدال الأصول، والذي يمكن اعتباره جزءا من استعراض تنظيمي شامل. ولوحظ أن الخبراء الاستشاريين (مؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز - Pricewaterhouse Coopers) المكلفين باستعراض الهيكل التنظيمي للمحكمة قد جمعوا بالفعل كثيرا من المعلومات القيمة عن الميزات الخاصة للمحكمة من خلال المقابلات وتحليلات البحوث المكتبية. ولذلك وُجّهت أنشطة المشتريات بالمحكمة نحو إمكانية التفاوض على تمديد العقد مع برايس ووترهاوس كوبرز من أجل الاستفادة من خبراتها .

٥- وتم تحديد نطاق مشروع برايس ووترهاوس كوبرز في شكل استعراض للسياسات والممارسات التنظيمية المتصلة بإدارة الأصول الملموسة، مع التركيز بوجه خاص على استبدال الأصول والتخلص منها (بما في ذلك شطبها). ويستند اقتراح برايس ووترهاوس كوبرز إلى المعيار PAS 55 لإدارة الأصول،^(٣) الذي يحدد مرحلة التخلص باعتبارها واحدة من الخطوات الرئيسية في الدورة التي تمر بها الأصول الملموسة من المهد إلى اللحد، وهي :

(أ) إنشاؤها، وحيازتها، وتمييتها؛

(ب) استخدامها؛

(ج) صيانتها؛

(د) التخلص منها.

^(٣) مقياس الجودة الدولية والممارسة الرائدة في ميدان الإدارة الفعالة للأصول المادية.

٦- وتشير برايس ووترهاوس كوبرز أيضا إلى أن التخلص من الأصول يمكن أن ينجم عن عدد من الظروف منها: الضرر غير القابل للإصلاح بتكلفة منخفضة، والتلاشي، والسرقة، والتقادم، والشروط القانونية أو الأمنية، ونهاية الدعم المقدم من الموردين، أو حتى القرارات الاستراتيجية. وبعبارة أخرى، لا يبدو أن هناك أي سياسة معيارية مستقلة للتخلص من الأصول يمكن تطبيقها على جميع المنظمات المستقلة على اختلافها. وينبغي أن يستند كل قرار بالتخلص من الأصول إلى السياق المحدد الذي يجب أن يُتخذ فيه، وذلك للاستفادة بأكبر قدر من مزايا تلك الأصول. ومن أجل استعراض سياسات المحكمة في هذا الشأن، يؤكد الاقتراح أن من الضروري إلقاء نظرة شمولية على عمل المحكمة، وأن فهم الاستشاريين الحالي للعمليات المحددة التي تنفذها المحكمة عامل مهم في إنجاز المشروع بنجاح في المستقبل .

٧- وينقسم المشروع إلى أربع مراحل رئيسية هي :

(أ) تحليل الوضع كما هو (العمليات)؛

(ب) تحديد فئات الأصول في الوضع كما هو وتحديد العمر الإنتاجي؛

(ج) تحديد المجالات العالية المخاطر، مع تعريف الضوابط المخففة؛

(د) صياغة السياسات المنقحة.

٨- وشكلت المحكمة فريقا داخليا معنيا بالمشروع، يتألف من الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في إدارة الأصول لتنسيق المعلومات المقدمة للخبراء الاستشاريين، وكذلك لاستعراض أعمالهم لضمان أن جميع اقتراحاتهم تتماشى مع قواعد المحكمة ولوائحها. وقد بذلت المحكمة قصارى الجهود لضمان أن الخبراء الاستشاريين يقدمون تقريرا (أوليا) في وقت مبكر قبل الدورة العشرين للجنة. وتم النظر في جدول زمني منقح من أجل ضمان أن برايس ووترهاوس كوبرز تقدم أحدث المعلومات إلى اللجنة. وأبلغت المحكمة الأمير التنفيذي للجنة فطلب منها بالتالي أن تقدم هذا التقرير عن الوضع. وسيقدم تقرير الخبراء الاستشاريين إلى اللجنة بشكل منفصل .